

الاسامي

مجلة علمية تبحث في آثار بلاد العرب وتاريخه

الجمهورية العراقية

وزارة الاعلام

مديرية الآثار

بغداد

الجلد الثلاثون
General Organization Of the Alexan-
dria Library (GUAL)
Bibliotheca Alexandrina

١٩٧٤

الجزء الاول والثاني

شيت البحر

الصفحة	
١	تقديم
١	البيئة الطبيعية القديمة في العراق
١١	تطور علم الحيوان في الحضارات القديمة
٢٧	بحث في الامثال العراقية - دراسة مقارنة لامثال المجتمع العراقي القديم والمعاصر - القسم الثاني -
٤٧	اقدم حرب للتحرير عرفها التاريخ
٥٩	ملامح الوجود السامي في جنوبي العراق
٧٩	الطب العراقي القديم
١٣٧	مميزات الزواج العراقي القديم وصفاته
١٥٥	الحضر : النقود المكتشفة خلال تنقيبات (١٩٧١ - ١٩٧٢)
١٦٣	خان مرجان وصيانتة
١٧١	موضع سامراء وتحريات المعتصم
٢٠٣	خزف سامراء الاسلامي
٢٢٣	الكنى والالقب على نقود دولتي المرابطين والموحدين في شمال افريقيا والاندلس
٢٧٣	التربة في العمارة الايوبية في سوريا
٢٨١	حلي اسلامية اقتناها المتحف العراقي
	التقارير والانباء والمراسلات
٢٩٧	مسح آثاري في منطقة جزيرة عفاك
٣٠٩	المجتمع العائلي الموسع والحكم الذاتي في «أرافاء»
٣٢٩	آثار احرزها المتحف العراقي - ٤ -
٣٣٥	البيئة الحيوانية لموقع ام الدباغية
٣٣٩	المؤتمر السابع للآثار في البلاد العربية
٣٤٣	اضواء جديدة على حوض الخليج العربي وتكوين سهل العراقي الجنوبي
٣٤٥	المكتبة الآثرية
٣٥٣	منجزات ومشاريع مديرية الآثار العامة
	الدكتور عيسى سلمان
	فؤاد سفر
	عصام الملائكة
	الدكتور عبدالهادي الفؤادي
	الدكتور فاضل عبدالواحد علي
	عبدالكريم عبدالله
	الدكتور سامي سعيد الاحمد
	هنا عبد الخالق
	الدكتور واثق الصالح
	عطا الحديثي
	الدكتور طاهر العميد
	خالد خليل الاعظمي
	الدكتور محمد باقر الحسني
	الدكتور عادل نجم عبو
	زكية عمر العلي
	صباح جاسم الشكري
	ترجمة - سليم طه التكريتي
	كمال منصور عبادة
	ترجمة - ميسون حسو
	علي محمد مهدي
	صادق الحسني

المجتمع العائلي الموسع والحكم الذاتي في ارافا

مجلد الفهرست الخامس عشر والرابع عشر قبل الميلاد

ترجمة : سليم طه التكريتي

ولقد انتهى المؤلف الذي لخص معلومات متباينة كثيرا ، الى نتيجة مؤداها ان المجتمع العائلي الموسع في أي مكان من الشرق الادنى كانت له مظاهر اخوية ومتعايشة مع ابوية (ص ٨٠) .
ويفسر «كوشيك» دوام المجتمع العائلي الموسع باختفاء الملكية وذلك امر ضروري . فيما ان الارض كانت اساس الاقتصاد فان تركزها في ايدي فرد واحد

لا توجد سوى دراسة واحدة وضعها عالم من اوربا الغربية ، وخص بها المجتمع العائلي الموسع بالاعتماد على مصادر الكتابات المسمارية ، ونعني بها دراسة العلامة « كوشيك » المعنونة « التأخسي ، والمشاركة ، الامومة في الكتابات المسمارية الخاصة بالحقوق » التي نشرت سنة ١٩٣٣ في برلين ولايبرغ**

المسمارية « التي نشرت في مجلة « تاريخ الشرق القديم » سنة ١٩٥٩ عدد (١) ص ٣٥ - ٥١ و « كتاب تفكك المجتمع الموسع في غربي آسيا في الالف الثاني قبل الميلاد » المطبوع في لينينغراد سنة ١٩٥٩ وغيرها .

ومما تجدر الاشارة اليه ان اهل كركوك اطلقوا اسم « عرفه » على الموقع الذي تقوم فيه منشآت شركة العمليات النفطية وهو اسم « ارابخا » الذي حرف الى (ارافا) القديمة ذاته - المترجم

** P. Koschaker : Fratrirchat, Haus-gemeinschaft und Mutterrecht in Keilschriftrecht: Berlin, Leipzig 1933.

★ هذا فصل آخر من كتاب « العراق القديم » الذي وضعته جماعة من العلماء السوفيت المتخصصين في دراسة التاريخ القديم للشرق والذي انتهينا من ترجمته واعداده للنشر . وقد كُتبت هذا الفصل العاملة السوفياتية [يانوكوسكا] وهو خلاصة لعدة مقالات سبق لها ان نشرت منها مقالة « ارابخا - الحورية » التي نشرت في مجلة « تاريخ الشرق القديم » عدد (١) سنة ١٩٥٧ ص ١٧-٣٣ ، ومقالة « تأثير خصائص النظام الاجتماعي في ارابخا على معاملات الملكية » نشرت في مجلة « ايوس » سنة ١٩٥٧ عدد ٢/٢٨ ص ٣-١٢ ، ومقالة عن « ملكية الارض في المجتمع العائلي الموسع حسب الكتابات

الاقتصادية من وجهة النظر القانونية ، وإلى حد ما من وجهة نظر علم الاجناس ولم يبد سوى اهتمام ثانوي بقضايا التنظيم الاقتصادي والاجتماعي

ومنذ ان ظهر مؤلف كوشيكرا الى الوجود نشرت مواد وتحريرات اخرى جديدة يسرت الى حد كبير ، مهمة تحديد صفة المجتمع العائلي الموسع ضمن القضايا العامة لتأريخ النظام الاجتماعي الاقتصادي في الشرق القديم^(٢)

ولعل اوفر المعلومات التي تتناول المجتمع العائلي الموسع بصفة خاصة واكثرها تنوعا هي المعلومات التي وجدت في سجلات « رابخا » الدولة الصغيرة المستقلة التي ظهرت في الالف الثاني قبل الميلاد وكانت تقع على مجرى نهر « العظيم » احد روافد نهر دجلة .

لقد اعتمدت المؤلفة في اعداد هذه الخلاصة على النصوص التي نشرت قبل سنة ١٩٥٩ ، فقد تم اكتشاف زهاء مائتي لوح مدونة بالكتابة المسمارية (سلسلة البحوث السامية في جامعة هارفارد رقم ١٠) في موقع يدعى « يورغان تبه » ، (على بعد عشرة اميال عن كركوك) وفي طبقات يرقى زمنها الى اواخر الالف الثالث قبل الميلاد حيث قامت احدى المستعمرات الاكديّة وهي مستعمرة غاصور "Gasur" ، في ذلك الموقع

ولقد كان المستعمرون يمتلكون حقولا زراعية يزرعها سكان أهل البلاد الاصليين لقاء حصص عينية ، في حين تجهز الادوات والبذور وحيوانات

سيؤدي في النتيجة الى هلاك كل الآخرين . ولذلك فان جميع « معاملات الشراء » يجب ان تعالج لا بنقل ملكية الارض بل بتغيير المجتمع العائلي (ص ٧٠)

ويعتقد كوشيكرا ان التأخي كان الصفة الاولى لمجتمع العائلة الذي اختصت به كل من [خياسا Haiasa و « ارابخا Arrapha » و « عيلام Elam » ، وان هذا - في

نظره - يجب ان يفسر ، بشكل افتراضي ، بافتراض ان سكان هذه المناطق من اصل عرقي مشترك . وهذا كما نعرفه الان خارج نطاق هذه المسألة

وطبقا لرأي « كوشيكرا » بدأ الانتقال الى الابوة عن طريق تعزيز حق التمثيل لاول ابن مولود (او للاخ الاكبر) في القضايا التي تتعلق بتوزيع العقارات في المجتمع العائلي الموسع واعادة توزيعها (ص ٦٢ وما بعدها)

فما ان وصلت اقوى عائلة مفردة (من العوائل التي تؤلف المجتمع العائلي الموسع) الى مركز الصدارة حتى شرع الاخوة الصغار في هذه العائلة القوية ، ومن ثم كل افراد العائلة الآخرين بما في ذلك النساء بل وحتى الارقاء ، يتمتعون بحق التمثيل هذا^(١)

على ان كوشيكرا لم يعرب عن هذا الرأي الذي اشير اليه قبلا بشأن المجتمع العائلي الموسع الا على سبيل الاستطراد ، ولم يعززه بكثير من الادلة ، ذلك لانه فحص هذا النوع من المشاركة

kielschriftlichen, Rechtsurkunden Berlin Liepzig 1936 p. 196.

(٢) من سومر وآشور. انظر مقالات « دياكونوف » في هذا الكتاب

(١) كوشيكرا : حاشية عن الشرائع الحديثة المدونة برلين - ليبزغ ١٩٣٦ ص ١٩٠ .

P. Koschaker: Randnotizen zu neueren

الامريكية للبحوث الشرقية عدد ٢٥ ص ١٣ وما بعدها)

وكان القضاة ، على اكثر احتمال ، يتخبون من بين الكبار الذين وردت اسماؤهم في الوثائق باعتبارهم اعضاء في محكمة العدل ، وان رئيس الحصن (خالزوخلو Halzuhlu) في اللغة الاكدية (خالزو في الحورية اوخلو) كان يشترك معهم في بعض الاحيان طبقا لما اورده النصوص .

وكان الكبار (شيبوتو Shibutu) يجتمعون في جلسات اعتيادية ، كما كان تكوين المحكمة يخضع لتغيرات دورية ، والا فان من المستحيل تفسير السبب الذي جعل المستندات التي توثق لاجل طويل نسيا وتدون في المحكمة حسب العادة الجارية ، يصعب وجود تأريخ لها . وكان في استطاع القضاة ان يعقدوا اجتماعاتهم بأمر خاص من موظف ملكي^(٥) .

ولم يكشف السجل الملكي في «ارابخا» بعد ذلك لان مقر الملك مكان يقع في «أل - ايلاني Al-Ilāni» (مدينة الالهة) في موقع كركوك الحديثة ، وهو موقع بعيد النال بالنسبة الى التنقيبات المنسقة .

ولقد كان الملك هو كبير القضاة والقائد العسكري ايضا . وكان لكل مستوطنة كبيرة في

الجبر من قبل المستعمرة ذاتها^(٣)

وفي اوائل الالف الثاني قبل الميلاد ابدل اسم المستعمرة الى « نوزا Nuza » وغدت حصنا عسكريا يضم خليطا من السكان « الحوريين » Hurrians والاكديين^(٤)

تضم سجلات « نوزا » [سلسلة البحوث السامية في جامعة هارفارد رقم ١٣-١٦ وقد نشرت بعض الوثائق في طبقات اخرى] حوالي الفي لوح من الكتابات المسمارية كانت محفوظة في الحصن . وكان القصر يمتلك حقولا وبساتين ومزارع للخضار الا ان تربية الماشية والمشاغل الحرفية هما على ما يبدو كانا المصدر الرئيس للثروة فيه . وكانت التمويلات المالية في عهد « شاكين بيتي » (Shakin Biti) وكانت ابنة احد وكلاء الخراج الذي اشتهر باسم « تلبونايا Tolponnaia » تحتفظ بسجلاتها الشخصية في المرافق الملحقة بالقصر [حوليات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية عدد ٢٥ ص ١٤ وما بعدها] .

وكان القسم الامامي من المبنى يستعمل على وجه التاكيد قاعة لعقد جلسات احدى المحاكم ذلك لان الاثاريين قد اكتشفوا بين الوثائق الاخرى ، سجل استجواب « كوشي حربا Kuššiharpa » احد حكام « Hazannu » حزانو ، نوزا لاتهامه بانتهاك السلطة (دوريات المدرسة

(٣) أ . آي . تيومينيف : اقتصاد الدولة في سومر القديمة موسكو - لينينغراد ١٩٥٦ ص ٢٣٧ - ٢٤٠

(٤) الحوريون : من الاقوام اللاسامية التي سكنت المناطق المحصورة بين جبال ارارات وبحيرة اورميا وقد انحدرت هذه الاقوام الى الجنوب

الشرقي والجنوب الغربي فاستولت على الاقسام الشمالية والغربية من وادي الرافدين (٥) ه . لبسني : ادارة العدل في نوزي مجلة الجمعية الامريكية الشرقية مجلد ٦٣/٢ سنة ١٩٤٣ ص ١٢٨ - ١٤٤

H. Libesny, the Administration of Juseice in Nuzi.

المشاركة في نوزا ، عدد ١ - ٦ ونشر قسم منها في طبقات اخرى) •

وتكتنف سجلات « نوزا » الخاصة حياة اربعة او خمسة اجيال من « الارافين » واذا ما شرع المرء يحسب الاجيال ابتداء من « اكويا Akkuia بن « كقيري » ومعاصره « بوخي شني Puhī Shinni والد « تخيب تلالا » فان القسم الاكبر من الوثائق يعود في الاصل الى الجيل الثاني الذي يشمل اسماء تخب تلالا والمعاصرة الكبيرة له السيدة تلبنايا Tulpunnaia ومعاصره الاصغر « الانو Hānu بن « توكي Tanki وحفيد « انوتيا Annuteia » • اما سجل الامير شلوا تيشوب فانه يعود الى الجيل الثالث •

وكانت المواد التي جمعها أي • ج غلب I.J. Gelb و « ب • م • بورفس P. M. Purves ومكراي A. McRae في فهرس عام للاسماء العلمية قد ساعدت بصفة كبيرة على التحقق من نطاق المعاملات الفردية وبذلك كشفت بصفة غير مباشرة في بعض الحالات عن دوافعها ، في حين يستطيع المرء عن طريق التعرض للمحتويات المتضمنة في المعاملات ان يضيف الى ذلك المعلومات المتعلقة بفهرس العلاقات العائلية للمجتمع العائلي الموسع في « نوزا » •

لم تنشر ، قبل سنة ١٩٥٩ ، سوى دراسة واحدة مستفيضة خصصت للقضايا الاقتصادية في « ارافا » ونعني بها مؤلف « السيد ف • ر • ستيل F. R. Steele ^(٦) حيث استطاع

ارافا ، بما في ذلك نوزا ، ملكتها الخاصة بها « مي لوغال Mi Lugal » وهي - بلا شك - كاهنة الالهة الخصب •

وبالاضافة الى السجلات الرسمية فان في متاولنا زهاء ألفي وثيقة من السجلات الخاصة التي اكتشفت في الضواحي المأهولة لنوزا والتي تقع على الربوتين المنفصلتين (أ) و (ت) الى الشمال والشمال الشرقي من « يورغان تبه » • وفي قسم من الربوة (أ) كان يقوم بيت الامير « شلوا تيشوب ShiIwa-Teishup » الذي يتألف معظم سجله (وقد نشر جزء منه في طبقات اخرى - المسلسلات السامية في جامعة هارفارد ٩) من نصوص اقتصادية • وتؤكد هذه النصوص ان املاكه كانت واسعة ، اذ كان لديه الصنـاع والكتبة والرعاة ورجال الاحراش والعبيد والحراس وغيرهم ، وان مقاطعته الزراعية كانت تضم الكروم والبساتين والحقول والمئات من الماشية والاغنام

وعلى النقيض من ذلك كانت السجلات الاولى التي تعود الى مجاوري الامير ، وهم عشيرتا « كتيري Katiri » و « انوتيا Annuteia » (وقد نشرت في المسلسلات السامية في جامعة هارفارد العدد (٥) وفي مكان اخر) تعتبر بصفة رئيسة مجموعات لمعاملات قانونية خاصة مشابهة للسجلات التي تخص رئيس حصن نوزا ، وهو « تخيب تلالا Tehip Tilla

التي عثر عليها في مبنى المجمع السكني المقر في الربوة (ت) (وقد نشرت في « سلسلة التقييات

(٦) ستيل : « معاملات الملكية الزراعية في نوزي » نيوهافن ١٩٤٣

F. R. Steele : Nnzi Real estate Transactions New haven 1943.

الاصلي ، او وثيقة قرض ، برهن ملكية حقيقية ويكون للدائن حق الانتفاع بالمال المرتهن طالما بقي الدين غير موفى

٢ - وثيقة قرض من نوع (مورتو Mūrāto) ، وقد تغيرت هذه الكلمة الى اخوتو Ahhutu وتعني تحويل الحقوق الى الاموال غير المنقولة ، وذلك عن طريق تبني المالك الجديد ، بمثابة « ابن » او « اخ » .

ولم يحدث بيع المقاطعات الزراعية في « ارافا » على هذه الشاكلة . ذلك لان كل التفسيرات المطروحة لهذه الحقيقة قد تم تعريفها اساسا بالاشارة التي اوردها « كوشيكير » والتي تقول ان كل الارض في « ارافا » كانت مملوكة بالالتزام من قبل التاج ولذلك حظر بيعها .

وكما اوضح « سبايزر »^(٨) كانت كل معاملات المقاطعات الزراعية من نوع (٢) تقوم على اساس معاوضة التبني الحقيقي ، وان لاي مواطن حر حق الحصول على مساعد له في بيته وذلك عن طريق تبني احد الاشخاص ، وبهذا يجعل منه الوارث الشرعي له .

غير انه في حالات التبني الحقيقي يورث حجم الارض الزراعية وموقعها او اية ملكية اخرى للمتبنى لم يرد ذكرها . وبدلا عن ذلك كان يشار الى ان على المتبنى به ان يطيع المتبنى ، وان يطعمه ويزوده

هذا المؤلف ان ينشر معدل الاسعار وان يقارنها بالاسعار السائدة في العهد الآشوري الوسيط وفي العهد البابلي لكنه في بحثه عن معدل الارقام لم يبد « ستيل » اهتماما بالواجهة الجوهرية كثيرا للاعمال التي قام بفحصها ، اي الاسباب والتأثيرات الخاصة بالمعاملات ذات الاهمية العظمى والتي لم تدرس دراسة وافية .

ما ان نشرت وثائق نوزا القانونية حتى اجتذب نهجها الخاص ليس المختصين بتاريخ اللغات حسب بل ومن قبل أعظم مؤرخ لقوانين الشرق القديم ونعني به « كوشيكير » الذي خصصت مؤلفاته لهذه النصوص التي اوضحت سلسلة من القضايا لم تعالج كلها معالجة تامة منذ ذلك الوقت .

ومما يضارع اساس المحاولات الرامية الى توضيح المصطلحات الفنية للنصوص هي اوراق السيدة (ه . لوي H. Lewy) التي كانت تشوق الى تكوين صورة شاملة لهذا النظام الاجتماعي في « ارافا »^(٧) .

والمألوف بالنسبة الى كل السجلات الخاصة في « نوزا » ، نوعان رئيسان من الوثائق هما

١ - وثيقة القرض تدنوتو Tidenutu وهو يكون طويل الامد ويتم الحصول عليه من قبل شخص ضامن ينبغي عليه ان يعمل لحساب الدائن تسديدا للفائدة الى ان يتم تسديد مبلغ الدين .

الجديدة المتعلقة بقانون العائلة ، في دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية عدد ١٠ لسنة ١٩٣٠ ص ٨ وما بعدها

E. A. Speiser : New Kirkuk Documents Relating to family law AASOR (10) 1930 p. 8, Sq.

(٧) كوشيكير : مدونات الشرائع الحديثة من عصر العمارنة لبزغ ١٩٢٨ .

P. Koschaker : Neue Keilschriftliche Rechtsurkunden aus der El-Amarnazeit Leipzig 1928.

(٨) نبي . اي سبايزر : مستندات كركوك

بالملايس ، وان يبحث عنه اذا ماتم اختطافه وان ينوح عليه ويدفنه عندما يموت .

ومع ذلك فان واحدا من اوائل عقود « المتبنى » التي عقدت لتحويل ملكية حقيقية ، يشير بجللاء الى تحرير المالك الجديد للارض الزراعية من امثال كل هذه الالتزامات .

يحتوي سجل « تخب تولا » على اكثر من مائة وخمسين عقدا نقلت بموجبها اطراف اخرى اليه ، باعتباره متبنى من قبلهم ، اراضيهم الزراعية التي ورثوها . وهذا بحد ذاته يوضح لنا اننا نستطيع ان نرى هنا عملية اعادة توزيع الاراضي باستخدام نهج قياسي لقانون متعارف عليه وجد لاغراض تختلف تماما عن هذا الغرض .

ولقد ادى النقاش بين السيد « بورفس » والسيدة « لوي » الى تقبل عام للرأي القائل بان صيغة مثل هذه المعاملات يجب ان تفسر بحقيقة ان كل الارض في ارافا كانت ملكا للتاج ، وان الملك يمنح او يؤجر قطع الاراضي الى مواله ، وان هؤلاء يسمح لهم قانونا ان يحولوا الاقطاعات (مع رسم الخدمة الملكية سوية) الى اعضاء من عوائلهم ليس الا .

ولقد غدا من المعتاد رؤية عقود التبنى المزورة لان تلك هي الوسيلة الوحيدة للتغلب على هذا القيد ، وتشير السيدة « لوي » - وقد توصلت الى نفس الاراء - الى أن « تخب تولا » استطاع عن طريق التبنى المزور ان يحصل على اراضي ليس

لنفسه حسب بل ولكي يعيدها الى التاج ايضا . ومع ان هذا التاكيد الذي اوردته السيدة « لوي » قد يبدو لاساس له لاول وهلة الا انه يهيء مقدمة لتعديل جوهرى في الرأي الذى تم قبوله بصفة عامة .

والواقع ان ما دعي بحالات التبنى المزور والتي زعم بانها كانت وسائل للتخلص من القانون ، كانت تسجل رسميا في المحكمة ، وكان معترفا بها في قانون المحكمة الملكية العليا . وكان تطييعها « ضمونا » بفقرة عقوبات تهدد المالك السابق للعقار بغرامة كبيرة جدا وبقطع الايدي والارجل احيانا .

ولقد انتقد السيد « ستيل » الرأي الذي ابدته السيدة « لوي » متعبا في ذلك استاذ « السيد سبايزر » . فقد فسر « ستيل » التناقض الذي المعنا اليه اعلاه بأنه ضعف في النظام الاقطاعي . ومع ذلك فان الاساس الوحيد للاعتراف بوجود نظام اقطاعي في ارافا اطلاقا ، هو الاشارة التي وردت عن الخدمة الالزامية بكلمة [Ilku الكو] .

واذا ما استبعدنا الترجمة العرفية لهذه الكلمة وهي عبارة « مهمة اقطاعية »^(٩) فان المفهوم الكلي للنظام الاقطاعي سوف ينهار ، اذ ان ذلك يغدو اقل اثباتا اذا ما تذكرنا عدم وجود اشارة الى الكلمة (الكو) في معظم المعاملات الخاصة بالمقاطعات الزراعية ، في حين نجد في حالة واحدة مناقضة للقاعدة العامة ان « الكو » قد فرضت على الشخص نفسه ليس من قبل المالك الاصلي بل من قبل مالك

ولا يوجد سبب يحول دون اعتبار الكلمة « ارويشي » لان تدل على الخدمة الالزامية لانفراد المجتمع .

(٩) يعتقد سبايزر ان الكلمة الاكدية الكو Ilko مرادفة للكلمة الحورية « ارويشي » Erwišše انظر « وثائق كركوك الجديدة المتعلقة بقانون العائلة » ص ١٤ و ١٦ عدد ٢٨

وانه لم يتمكن من تفسير وجود صنفين لعلاقة قريى
اسمية مصطنعة او مزورة •

واذا ما ابتدانا من مفهوم وجود المجتمع العائلي
الموسع في «نوزا» فان الفرق في الوثائق من نوع
«موروتو» ونوع «حوتو» يمكن تفسيره بيسر نسبيا
اذا ما افترضنا ان نهج تحويل الملكية لم يكن نهجا
مصطنعا كلية • ذلك لان تزوير مثل هذه الاعمال
قد يثير التساؤل ولاسيما في الدعوى المقامة من قبل
اولاد المالك الجديد باجراء ما ضد ورثة المالك
السابق بسبب عدم زراعة الارض التي حصل عليها الاب
المدعي عن طريق التبنى المزور^(١٠) ، وان الغرض
من الدعوى هو الحصول على الارض المتنازع
عليها •

وقد يبدو انه لا بد ان يكون لابناء المتبنى به
الحق بقطعة الارض التي حصل عليها ابوهم • لكن
يبدو انهم ، في الواقع العملي ، لا يملكون مثل هذا
الحق دون منازع الا اذا استطاعوا ان يثبتوا بان
ورثة المتبنى لم يشاركوا في زراعة الارض •

ولكن حتى في الحالة التي لم يساهم بها ورثة
المالك في زراعة الارض فانهم لا يجردون من حقهم
في القطعة التي نقل ابوهم ملكيتها الى شخص آخر
عن طريق التبنى الا باجراء مرافعة في المحكمة •
وهذا يعنى ان تطبيق القانون السائد الذي جعلهم
شبه مالكين قد اوقف العمل به رسميا • وعلى هذا
فان الابن المتبنى به او الاخ المتبنى به - بالاضافة

جديد لقطعة الارض لم يكن شخصا آخر بالاضافة
الى ذلك وانما كان هو الامير ذاته (مسلسلات
التنقيات المشتركة في نوزا) •

وكان كوشيكرك هو الذي ترجم في الاصل
كلمة (الكو) بانها « التزام اقطاعي » ليعطي بذلك
تفسيرا للاسلوب الذي يتبنى به شخص بمثابة «ابن»
بصفة مزورة •

ولكن ما خلا هذه الصيغة من المعاملات فان
المالك الجديد للعقار غالبا ما كان يعلن بصفة «اخ»
(وكان المفعول الاقتصادي في الحالتين واحد) •

ولما لم يكن مستطاعا تحويل اي نوع من
الاموال المنقولة في ارافا من دون ان يدخل الفرقاء
رسميا في رباط نسب اسمي فان كوشيكرك نفسه
لم يعتبر هذا التفسير كافيا ، وانه قد عرض تفسيراً
بديلا عنه لم يلبث دارسو سجلات « نوزا » ان
نسوه •

وبالمطابقة مع العرف الجاري في الاقطار الاخرى
والذي يكون فيه للاقارب والجيران الخيار الاول
في شراء الاراضي التي يراد بيعها ، اوضح كوشيكرك
ان النهج الذي اتبعته « نوزا » في تحويل الملكية
يمكن التدليل عليه من وجود المجتمع العائلي الموسع
بمثابة المالك الشرعي الوحيد للارض • ومع ذلك
فبالاشارة الى هذا التفسير المغاير خيل الى «كوشيكرك»
ان الاجراء الخاص بتبني شخص ما بمثابة «ابن»
او «اخ» كان اجراء مزورا صوريا بصفة كلية

P. M. Purves Commentary on Nuzi
real estate in the light of recent studies
Jens 5/2 1945 p. 74.

(١٠) ب • م • بورفس : تعليق عن العقار في
نوزي في ضوء الدراسات الحديثة في مجلة
(دراسات الشرق الادنى) السنة ٥/ج ٢
ص ٧٤ ، ١٩٤٥

بمثابة اخ لهما عندما تم نقل ملكية احد الحقول

(سلسلة التقييات المشتركة في نوزا) •

غير ان « تحيب تلالا » استطاع عن طريق
البنى « كابن » ان يحصل على بستانيهما (مجلة
الدراسات الاشورية والاثار الشرقية السنة ٢٨
العدد ٣) فالواضح ان الحقول تكون في الغالب ملكا
مشتركا ، في حين ان البستان قد يكون ملكا شخصا
للاخوة (انظر عن البستان ادناه) •

ولقد وجد دليل على الملكيات المنفصلة في
الوثائق الخاصة بعائلة « خلبسوح Helpišuh
المنفصلة بصفة جزئية • فقد كان « غوربازة
Gurpazah » يمتلك حقولا ، وله
دائون بالاشتراك مع اخيه « مات - تيشوب
Mat-Tishup » (سلسلة التقييات المشتركة في
نوزا ٣٢٠) بصفة منفصلة عن اخوته الآخرين
الذين يمتلكون ارضا اخرى مشتركة بينهم • ولكي
يحصل (غوربازة) على نصيبه في ثروتهم الجماعية،
كبل احد اخوته وهو (بنى حربا Panni Harpa
(ويسمى بنيه Pannia اختصارا) بالديون •

فقد منحه في اول الامر قرضا امده خمس سنوات
ووضع يده على حقوله ضمانا لذلك القرض
(سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ٣١٥) ، ومن
ثم حصل على حق في استغلال هذه الحقول بصفة
دائمة عن طريق قرض آخر • واخيرا حمل « بنى
حربا » على ان يحول اليه كل ماورثه من حصة ،
وقد مثلت هذه المعاملة الاخيرة في صيغة اقدام
«غوربازة» على تبني (بنى حربا) بمثابة « اخ » له
(سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ٨٧) • فهذه
« الاخوة » لاتعني هنا اية رابطة للدم لان «غوربازة»

الى حقه في قطعة ارض موروثه لعائلة اخرى - قد
حصل على حق الظفر بالمساعدة في زراعة هذه
القطعة من لدن افراد عوائل المالكين السابقين •

وكقاعدة فان هذا لم يرد ذكره في المعاملة لان
كل التزامات الاطراف المتعاقدة كانت تقرر بشكل
واضح حسب العرف الذي ظل سائدا امدا طويلا،
ونعني به عرف المساعدة المشتركة من الاقارب ،
وتعطيل القانون السائد الذي لم يعد يطبق الا في
الحالة التي ينشأ فيها نزاع ، او خروج طرف
متعاقد على ما هو مطبق فعلا •

ان وجود نهجين لنقل ملكية العقار (بتبني مالك
جديد كابن او اخ) يمكن اخذه - على كل احتمال -
بعين الاعتبار وذلك بالحقيقة الواقعة التي تبين ان
قسما ، على الاقل ، من ارض العائلة الموسعة ما يزال
ملكاً مشتركاً لها • وهذه الحقيقة قد اكدتها
الدعاوي القانونية التي تخص تحويل الاموال غير
المنقولة المتنازع عليها بصفة مشتركة • فمثل هذه
المعاملات لاتصبح ممكنة الا اذا كانت المادة النسي
يراد نقل ملكيتها ليست قطعة ارض بالذات ، بل
الحق في حصة معينة من الربح الذي تدره الارض
الملوكة بصفة مشتركة فعلا •

وفي الامكان ان تعتبر الصيغة القانونية لنقل
ملكية الارض من نوع « مورتو » في احدى
الحالات ، ومن نوع « احوتو » في حالة اخرى
وان كانت الاطراف المتعاقدة متشابهة • مثال ذلك
وجود اخوين (اي عضوين في مجتمع عائلي موسع)
هما « توحى Tauhhe » بن تحيا
Tehhia و « كلبا Kelia » بن « اكولني
Akkulenni » كانا قد تبنا « تحيب تلالا »

بالنسبة للعوائل الفردية الداخلة في المجتمع العالمي الموسع . ذلك لان التعديل الجوهرى الذي طرأ على القانون السارى المفعول لا يطبق الا في الحالة التي يراد بها ادخال وريث خارجي .

ينبغي عند اخذ النظام القانوني في «نوزا» بنظر الاعتبار ، تركيز الاهتمام على وضع الدائن الذي كان - اذا ما حكمنا على ذلك بالتصرفات التي كانت تتم في المحكمة - بمثابة الوريث الاول . ولذلك فان « كوشيكير » في بحثه عن عبارة تحدد وضع مثل هذا الشخص ، يقترح ان تحدد هوية هذا الوارث بعقد مع الشخص الذي عرفته الكلمة الجوريسية (اوري Ewri) (او يبدالها الى كلمة اروي) .

ومثل هذا الاقتراح كرهه «سبايزر» فيما بعد . ومع ذلك يبدو ان استعمال هذه الكلمة بصفة نادرة جدا في عقود التبنى المزورة يقف شاهدا ضد هذا التحديد . فاذا كان كوشيكير مصيبا فان من المؤكد ان تكون هذه الكلمة قد استعملت بصراحة اكتر . لكتا بدلا من ذلك نجد ان الكلمة « اوري اروي Ewri-Erwi » كانت شائعة الاستعمال كثيرا في النصوص التي تشير الى اسماء الورثة الحقيقيين من بين الاقارب الذين تربطهم رابطة الدم . ففي حالات كهذه استعملت العبارة في صيغة مفهوم عام لا يترك مجالا لتفسير الكلمة (اوري) بانها تعريف لاحد الورثة عن طريق العقد .

وفي بعض الاحيان تنتقل الامتيازات التي يتمتع بها ال (اوري) سوية مع حقوق الوراثة الى الاموال غير المنقولة

ومما تجدر الاشارة اليه بصفة خاصة هو ان المالك الجديد لم يكن يسمى في الواقع عادة بلقب

كان في الاصل الاخ الشقيق لبنى حريا ، بل تعنى قبول «غوربازه» في الارض المشتركة مع اخوته «غير المنفصلين» . ومن ثم استطاع (غوربازه) - بعد ان تم تبنيه بمثابة «اخ» - ان يحصل على بستان اخ حقيقي آخر له هو «تبكي تلالا Tupki Tilla» (سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ٢٠٤) وهكذا دخل في النهاية شخصا في دعوى مع اخيه «مات تيشوب» الذي له معه مسكن مشترك (انظر ماذكر اعلاه) حول استغلال هذا البستان . ومن المحتمل ان يكون (غوربازه) قد اقدم - بسبب هذا النزاع الذي انتهى الى المحكمة - على مقايضة هذا البستان الذي يقع على مقربة من ارض تعود الى «تبكي تلالا» واخرى الى « مات - تيشوب » بارض مجاورة لارض ابيه كانت تعود قبلا الى خمسة اخوة من عائلة اخرى (سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ٢٥٥)

ولكي تأخذ المعاملة صفة تبني « كابن » فان على مالكي المال (او مالك واحد منهم ليس الا) ان يكونوا طرفا في المعاملة . ومع ذلك فحين يصبح الطرف المتعاقد شبه مالك بالنسبة الى المال موضوع البحث او اي مال آخر مع افراد من مجتمع عائلته لم يشتركوا في المعاملة ، فحينئذ ينبغي له ان يتبنى الشريك الجديد بمثابة «اخ» له .

ولما كانت المعاملة مع «غوربازه» لم تعقد من قبل « بنى حريا » وحده حسب وانما من قبل كل الشركاء في المال المشترك ، فان هذه المعاملة قد صيغت بصفة تبني السابق كابن وليس كاخ .

والذي نراه ان معاملات التبنى كابن او اخ لم تغير بصفة اصلية سوى مضمون توريث العقار

Edward Chiera وسبايزر ، في «مجلة الجمعية الامريكية الشرقية ١/٤٧» تمثل دعوى حقيقية بالنسبة الى عدد من المعاملات الخاصة بنقل ملكية الاموال غير المنقولة بين الاقارب ، وان المحكمة لم تميز سوى المعاملة المتنازع عليها ليس الا ، ومنها المعاملة التي عقدها (كوني Kawinni باعتبارها «اورى»^(١٢) والابن الاكبر ايضا (مارو رابو Māru Rabū) في حين ان معاملة ابن اخيه التي تم عقدها ، وكذلك العقود المختصة اللاحقة لها قد تم خرقها باعتبارها مخالفة . (انظر سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ٣٩)

وفي دعوى اخرى نجد ان «اناماتي Ennamati بن تحيب تلالا» ، حين حاول ان يحتفظ بعقار تحت تصرفه ، يرد ادعاءات ورثة المالك السابق في قطعة الارض التي عادت اليهم بصفة ذاتية بعد وفاة (تحيب تلالا) . ولغرض ان يتجنب دعاوى حقوقية اضافية فان من المحتمل ان يكون «اناماتي» قد استعد لتوقيع عقد مع شخص يدعى (شرا شردوني Sharra Sharduni بن اتحشتا Ithishta بشأن الحقوق الموضوعية تحت تصرف الاخير) اي الحقوق التي كان هو (اوير) أي اقليتي اويرو (Eqléti Awiru).

ويبدو ان اصل الخصومة يكمن في اقدام اخوة

(ارويش Erwisse) وهو الاسم المجرد لكلمة «اروى» ، وانه بالنسبة الى آلهة المتبني يعتبر تقليصا لحقوقه (سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ٨٩ - ٢١٦) ذلك لان حقوق ال (اوري) تعود الى الابن الاكبر او الى (الاخ الاكبر) وواجب «الاورى» في ان يخدم الآلهة الموروثة قدم التاكيد عليه في وثائق الشهادات ، وفي عقود التبنى ما . فقد تم التشديد على ان لا تكون حقوق (الاورى) ملزمة للمتبنى به الا في الحالة التي لا يكون فيها للمتبنى ، اثناء موته ، ولد بالغ ، والا فان الولد وليس المتبنى به هو الذي يصبح كاهن المعبد الوروث (غاد Gadd مجلة الدراسات الاشورية والآثار الشرقية السنة ٢٣ عدد ٥١)

والحقيقة الواضحة جدا هي ان حقوق «الاورى» لا يمكن ان تمارس الا بعد وفاة الشخص الذي نقلها ، حيث يفترض وجود حالة مغايرة تماما للحالات التي تؤكد عقود التبنى المتحلة .

وتبين واجبات الكهانة التي ينهض بها «الاورى» بانه لم يكن سوى رئيس آخر للمجتمع العائلي الموسع^(١١) . وتصل الى ذات النتيجة حين نمحص الدور الخاص للاورى في المعاملات التجارية بشأن الاموال غير المنقولة التي تملكها العائلة . فالدعوى رقم (١٠) التي نشرها كل من « ادوارد كيرا

بلفظة (اي - بي - ري E-Bi-Ri باللغة الاكدية ايضا وذلك بالنسبة الى الجنس والى الجمع . انظر كذلك كلمة (اوارو Ewaru الحثية .

(١٢) السطر ٧٣ وهو اي - وي (١) - اور (١) شو - شا مكا - وي - ان - ني E-Wi(!)-Ur(!) Shu-Sha mKa-Wi-in-ni

(١١) انظر التعقيدات التي اكتنفت الكلمة (لو كال Lugal في اللغة السومرية ، والكلمة (ايورى Euri في لغة (ارارتو) .

فالارض التي تختص بدائرة الاورى او رئيس احد المجتمعات العائلية الموسعة كانت تسمى (اورو Ewru وفي «السخ Alalah تلفظ

بمصادرة الاقطاعات • ففي «سومر» كان ثمن الارض المشتراة من قبل غريب عن العشيرة يوزع على رؤساء العشيرة ، في حين تقدم «الهدايا» الى الافراد الذين وردت اسمائهم في العقد فتصبح من اموالهم الشخصية^(١٣) .

وواضح ان استعمال الكلمة «هدية» في «ارافا»، والتي توجد لها عدة استعمالات قانونية في جنوبي العراق ، كان بمثابة تقليد ، وذلك لغرض تأكيد حق الطرف المتعاقد في التملك الشخصي للاقيام التي حصل عليها والذي يستطيع ان يستعمله بصفة منفردة ومستقلة عن الاعضاء الآخرين في المجتمع العائلي الموسع •

وعلى اي حال ففي الوقت الذي كانت فيه دعاوي تحويل الاراضي تحدث في الغالب جدا ، فانه لا توجد قضية واحدة بالنسبة لهذا النوع من التحويل ، قد تم الترافع فيها فعلا ومثلت فيها الدولة بصفة رسمية • وذلك امر محتم اذا ما كانت الارض من املاك الملك •

كما انه لا يوجد اي دليل على قيام الحكومة بسحب تخصيصات الاراضي قسرا •

تألف سجلات أول مبنى للسكن أقيم في الربة (أ) يعود الى عائلة «كيري» في معظمها من معاملات بين الاقارب وبذلك تساعدنا على ترسم التطور الذي طرأ على علاقات الملكية لعائلة موسعة كانت املاكها تؤلف حصنا (دمتو Dimtu)^(١٤) يعود الى «كيري» نفسه •

«شراشردوني» على نقل ملكية الحقول دون رضا (انظر سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ٦٨ ، ٢١٢ ، ٢٨٠ ، ٤١٥)

ولغرض تعويض «شراشردوني» لقاء اعترافه بالمعاملة ، قدم اليه «اناماتي» هدية (سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ١٠٠)

وغالبا ما كانت حقوق الورثة المشتبه بعقود عرضة للخصومة من قبل الورثة حسب القانون ولاسيما الاقارب الذين يؤلفون المالكين المشاركين في الارض المتنازع عليها (سلسلة التقييات المشتركة في نوزا : ١١١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٥٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، الخ) •

وقد تستمر مثل هذه الدعاوي عدة سنين وبنجاح مغاير بالنسبة الى الفرقاء • على ان احكام القانون الساري المفعول غالبا ما تكون لها اليد العليا في معظم الدعاوي التي تم تنفيذها دون الرجوع الى المحكمة . اما الاشياء الثمينة التي حولت الى المالك السابق للعقار ، في حالة التعاقد على تبين مزيف (مورتو او احوتو) فانها تدعى «هدية» عادة «كشتو Qishtu وليس «ثما» (شيمو Shimu)

ولكن يبدو ان احدا لم يكن يمانع من ان يكشف في المحكمة عن المعنى الحقيقي لكلمة «هدية» ولذلك فان القول بان هذه الهدية كانت اداة اخترعت بقصد اخفاء البيع قول خارج عن نطاق البحث تماما ، وذلك بسبب وجود حظر رسمي

(١٤) حاول المؤلف ان يبين بان الكلمة « دمتو » يقصد بها في « نوزا » (١) حصن اي مسكن محصن لمجتمع عائلي ، و (٢) مجتمع عائلي موسع و (٣) اقليم تحت تملك ذلك المجتمع

(١٣) I.M. Draknoff "Sale of Land in Ancient Sumer" VDI. 1955, No. 4, p. 20 sq. p. 39 etc.

حقوله ومساكنه ، وكل عملي مانا حاتويا
 Man Hatuia « وكل صناعة » امنو
 Ummāno « . كما تعهد بان لا يتبنى شخصا آخر
 سواء . واشترط بان تنقل ، بعد وفاته ، كل وظائف
 «الاورى» الى ولده اذا ما ولد له ولد في ذلك الوقت،
 في حين ينبغي على زايك دائن اخيل تيشوب ان
 يصبح الوريث التالي في المرتبة «تردنو» Tardennu
 وفي مقابل ذلك كان على زايك ان يعنى باخيل -
 تيشوب ، وان يجهزه بالملابس (المسلسلات السامية
 في جامعة هارفارد عدد ٥ ص ٦٠) .

ولقد ادت الفعاليات التي مارسها «اكويا» الى ان
 يعرف حصن «اكيري» فيما بعد باسم حصن
 «اكويا»

ولقد علمنا من معاملة تتعلق بامتلاك حصن
 «اكويا» ان وضع «الاورى» في المجتمع العائلي
 لعشيرة «كيري» لم يستمر بشكل اعتيادي بسبب
 تداخل آخر لحقوق الدائن . فقد كان الابن الاكبر
 لاكويا يدعى (نخشلمو Nahishalmu) لكن كان
 على (اروشاري Erwisari) ابن الاخير ، اي
 (نخشلمو) ان يتبنى «زايك» بن «اكويا» وان ينقل
 اليه بيته سوية مع التزامه بتنفيذ خدماته التعاقدية
 وتسديد ديونه . وهذا يبين لنا انه كان على رئيس
 المجتمع العائلي الموسع ان يضمن تطبيق خدمة
 العمل من قبل افراد مجتمعه العائلي (انظر فيما يلي)
 وان يكون مسؤولا عن ديون اقاربه (دوريات
 المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية ١٦ ص ٣٨)
 لم تلبث العائلة الكبرى في المجتمع العائلي
 الموسع لعشيرة «كيري» ان جردت من سلطتها
 بالتدريج . فقد اجبرت اولا على ان تتخلى عن جزء

ذلك ان «اكويا» Akkuia بن كيري استطاع
 ان يحصل بوزنتي نحاس على قطعة ارض من اخيه
 «كيريوم» Kārirum لمدة ثلاث سنوات
 (المسلسلات السامية في جامعة هارفارد عدد ٥
 ص ٨٤) ، وقد وافق الفريقان المتعاقدان على انه
 اذا ما اصبح الحقل هدفا للابتزاز بسبب ديون
 «كيريوم» ، فان عليه في هذه الحالة ان ينقل الى
 «اكويا» قطعة ارض مجاورة بدلا من القطعة التي
 اغتصبت .

كان على «كيريوم» ان يتنازل عن احد الحقول
 الى شخص يدعى «اتخشنى» Uthapshenni ،
 غير ان «زايك» Zike ابن اخيه ، اي ابن «اكويا»
 كان قد ادمج قطعة الارض تلك في املاكه وذلك
 بان سدد ديون عمه وليستغل تلك الارض الى ان
 يستطيع عمه كيريوم استرجاعها منه بتسديد الدين
 الذي في ذمته له (المسلسلات السامية في جامعة
 هارفارد عدد ٩ ص ١١٨) وهكذا حل «زايك»
 محل الدائن الذي لا ينتمي الى أسرته ووسع من
 املاكه على حساب قريبه الاكبر .

وغالبا ما يرد اسم «كيريوم» بين اسماء الشهود
 في المعاملات التي تخص اخاه «اكويا» وتتناول احدى
 هذه المعاملات قضية رهن احد الحقول في حصن
 «كيري» لمدة خمس سنوات من قبل مرتين يدعى
 «اخيل - تيشوب» Ehil-Tishup بن «بوخيا»
 Puhia ، مقابل ارتهان كمية من الشعير والخارصين
 والاغنام يقدمها «اكويا» (المسلسلات السامية في جامعة
 هارفارد عدد ٥ ص ٩٠) .

وحين اثبت «اخيل - تيشوب» افلاسه اضطر
 الى ان يتبنى «زايك» ابن دائته وان ينقل اليه كل

الثروة بين افراده • وما خلا ذلك فان مركز رئيسه لم يكن مدار نزاع من جيل الى اخر •
يبين النزاع الذي حصل بالنسبة الى حصن [كيسوك Kiseuk] سلسلة التنقيبات المشتركة في نوزا ١٣٥، ٣٢١ الخ (نظام الغاء الخدمات الاجبارية للمجتمع ، وبصفة خاصة ، موقف الرئيس او الملك - باعتباره رئيسا للدولة - تجاه هذه الخدمات •

اقام (كل تشوب Kel-Tisop] ويلفظ «كليا Kelia اختصارا [الدعوى ضد » وتري Wantari بسبب تدخل الاخير في شؤون حصن «كيسوك» • واذ ذاك امر ملك «ارافا» حاكم المنطقة «شكين ماتى Shakin Mati» بان يستجوب سكان القرى (النى Alāni) الساكنين على يمين الحصن وعلى يساره • وقد اعلن سكان القرى دون تردد استعدادهم للتوجه الى الحرب (شدخ Shdh) سوية مع حصن (كيسوك) واعترفوا بـ (كل تشوب) الذي ادعى بانه سيكون رئيسهم (انكو النى اواروما ايوش Anāku Alani Iwarumma épous) • وفي النهاية اعتبرت اسس ادعاءات (وتري) - الذي تعهد باداء خدمة الزامية جماعية (اكتلى شوشونو او دمتى شاشو الك الكى انكو مي

Eqleti Shushunu U Dimt Shashu Alik Ilki Anak Mi) - غير

كافية بسبب عدم تاييدها من لدن سكان القرى المجاورة وحين تعهد المواطنون في الجمعية الوطنية بان يكونوا سوية مع حصن كيسوك فانهم كانوا يقصدون بكل وضوح تقديم الخدمة الجماعية معا، وذلك بقصد التخلص من الغريب الذي وافق الملك

من املاكها الفردية وعن كل مطالبها القانونية لصالح عائلة اقوى اقتصاديا من ذات العشيرة • ومع ذلك فان العائلة الكبرى لم تفقد ، الا الى وقت متأخر، حقوق السيادة على المجتمع العائلي الموسع •

فهناك ولد اخر من اولاد «نخشلمو» (الذي يسمى «نخيا» اختصارا) يدعى تاي تلا Tai-Tilla كان قد اقترض شعيرا من (زكن - ادي Ziqn-Addi) فرهن حقله في حصن اكويا لمدة اربع سنوات (المسلسلات السامية في جامعة هارفارد عدد ٥ ص ٨٨) كما تعهد بان يصنع قطعة لباس الى « برزينا Birrazina الذي اقترضه شعيرا حتى موسم الحصاد التالي (المسلسلات السامية في جامعة هارفارد عدد ٥ ص ٦) اما ديون «تاي تلا Tai-Tilla فقد سددها ابنه (ذايك) الذي تحرر من عبودية الدين على يد رجل يدعى «اكواتل Akawatil بن الي Elli شريطة ان يشتغل زايك في بيت دائته الجديد الى ان ينجح في تنصيب (اكواتل) رئيسا (اورى) للمجتمع العائلي الموسع (المسلسلات السامية في جامعة هارفارد عدد ٥ ص ١٩)

كان «اكواتل» قد استرد «زايك بن تاي -تلا» من بيت «تي بن بوخيا» رئيس العائلة الذي كافح لاستعادة حقوق الرئيس (اورى) التي فقدها (اخيل - تشوب بن بوخيا) (انظر ما سبق اعلاه)

فكل هذا الصراع في سبيل الظفر بحقوق الرئيس (اورى) يبين بانه حتى في وقت متأخر من الجيل الرابع كان المجتمع العائلي الموسع لعشيرة كثيرى قائما ليس اسما حسب ، على الرغم من تعاظم الصفة الفردية في ممتلكاته ، واتساع التفاوت في

تخص كل المقاطعات الزراعية بما في ذلك الابنية، واحد الحقول ، واحد الآبار^(١٥) لكنها لم تتناول البساتين .

ومن المحتمل ان يكون ضم البساتين داخل املاك العائلة الفردية اقل حيوية بالنسبة لمصالح المجتمعات العائلية . وهكذا استطاع مالكو البساتين ان يتحرروا من بعض الواجبات . فمعاملات «تليبا» وهي من اقدم المعاملات ماعلا معاملات «ونركي Winnerke» - كانت في الغالب تهتم بنقل البساتين ، وان من الواضح ان تكون اعادة توزيع الاملاك العقارية قد بدأت بالبساتين .

وربما كان السبب في ذلك هو ان الفروع المتخصصة من الزراعة كانت اولى الفروع التي غدت مستقلة عن الاقتصاد الجماعي بعد ان اصبحت بشكل مخالف ذات ملكية مشتركة وهي تمثل - مع سلعة السوق التي لم يزل تطورها ضعيفا - عبئا على المجتمع العائلي الموسع .

ولم تذكر الخدمات الالزامية الا نادرا ، وان واجب تقديم مثل هذه الخدمة قد ينتقل الى المالك الجديد للعقار . على ان الغالب هو ان تظل هذه الخدمات في عهدة المالك السابق ، وهذا يعني ان واجب تقديم الخدمات لم يكن يخص لشخص معين او يرتبط بارض معينة . وبعبارة اخرى تكون مجموعة الاشخاص او الوحدة التي تضم الارض الخاضعة للخدمة الالزامية اوسع من عائلة واحدة او املاكها .

على الاجراءات التي اتخذتها الجمعية الوطنية ضده . ومن المحتمل ان الملك هو الذي يحق له التصرف ، بموافقة الجمعيات الوطنية ، في نوع محدد من الارض (او حاصلها) والتي كانت الجمعيات الوطنية قد خصصتها لصيانة الخدمة بصفة خاصة .

ويبدو ان الارض وواجبات تقديم مختلف الخدمات سبق وان وزعت قبلا بين مختلف الحصون ومنذ امد بعيد . ذلك لاننا نعرف ان هناك حصنا للنساجين ، وحصنا للتجار ، وحصنا للرجال الذين يتججون الشعير . وان الحصن كان علامة دائمة لتحديد مواقع قطع الاراضي . فلقد كانت مناطق «نوزا» محاطة بمستوطنات محصنة (اي حصون) تضم الحقول ومختلف الابنية ، كما يبين ذلك عقد وقعه «تجيب - تلالا» (سلسلة التنقيبات المشتركة في نوزا ص ٢٨٤) الذي قايض عشرين «اميري Imeri» من الحقل وابنية تعود الى المستوطنة المحصنة ، باموال غير منقولة يملكها متعاقد آخر (اكلتي او بتي اينا دمتي - شوشا اورشا انام انا شوبى التي ادين

Eqléti U Bitati Ina Dimti-Shu Sha Ewer-Sha Ana M Ana Shupe Ulti Iddin”.

والطريقة التي ذكرت فيها الخدمة الالزامية (الكو) في وثائق سجلات تجيب - تلا ضرورية لفهم التطور الذي طرأ على الملكية الخاصة . فقد وردت الفقرة «الكو» في نحو الثلث من الوثائق التي تخص الحقول الصغيرة ، وفي نصف الوثائق التي

٦٢ ، ٦٧ ، ٩١ - ٩٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١١ ، ٤١٦ ، ٤١٩ - ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٥٨٣ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٦١٤ وكذلك ٦٥ و ٥٩٠ .

(١٥) انظر سلسلة التنقيبات المشتركة في نوزا الاعداد ٤ ، ٩ ، ١١ - ١٣ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٠ .

تفصل عن المجتمع العائلي الموسع ، وان تحتفظ باملاكها المتخصصة الا اذا استطاعت ان تظفر بقرض، اي بسوق سلعة دائمة داخلية تمون الحاجيات التي تحتاج اليها امثال هذه العوائل المنفصلة ، نظرا لان اتاجها الخاص بها لا يكفيها ولان اقتصاد السلع بصفة عامة لم يكن قد وجد بعد .

ولهذا السبب يجب ان تذكر انه في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد العيني هو السائد فان عملية فصل العوائل الفردية عن المجتمع العائلي كان يصاحبها ، بشكل ثابت ، نمو في علاقات الائتمان والارتهان .

تبرز « ارافا » - مثل بقية مناطق الشرق الادنى المماثلة في الالف الثاني قبل الميلاد - مظهرا مميزا يؤكد حدوث تفكك حاسم في الظروف الاولى للملكية ، اي ان الدولة كانت تعترف بان حقوق الدائن مفضلة على ادعاءات الورثة عن طريق القرابة . والبرهان على القول القائل بان تقدم الائتمان قد نجم عن انفصال البيوت الفردية(*) عن المجتمع العائلي الموسع ، هو السائد في معاملات نقل ملكية الاراضي الصغيرة من الاراضي (١ - ٢ اميري) وفي تعهد واحد او اثنين من افراد عائلة الدائن ليس الا .

ولقد اتضح الخط العام لتطور البيوت الفردية بالاطلاع على النصوص الاولى التي تخص الجيل الثاني من الارافيين مع نصوص المثلين الصغار من

ويبرهن تأريخ حصن « كيسوك » والقرى التسع التي تقع في ضاحيته ، ان الوحدة التي تخضع للخدمة الالزامية كانت تضم منطقة واسعة تماما .

ولقد توصل « سبايزر » الى ذات النتيجة حين محص مستندات قضية « كوشي حربا Kushi Harbe (دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية عدد ١ تعليق ٢٥) ومع ذلك ، وان كان سبايزر يعترف بوجود علائق عائلية متينة الا انه يعتبر النظام الاجتماعي في « ارافا » نظاما اقطاعيا^(١٦) .

وفي نظرنا اننا نجد هنا نظاما منسجما للملكية المجتمعات العائلية الموسعة الا ان فيه كذلك مظاهر مميزة لاقتصاد عبودي ناشئ . فالمجتمع العائلي الموسع يمثل قضية تعاون طوعي في مساكن من طراز « عيني » تجهز بصفة ذاتية . تلك ظاهرة كانت جد شائعة في نظام النبلاء .

كان نهج الملكية المميز لمثل هذه المجتمعات ، وكذلك التخصيصات الموسمية المعتادة للارض ، والتشديد على الانتاج والتخصص فيه .

وكان مثل هذا التناقض ملوسا بصفة خاصة في « ارافا » حيث نلاحظ وجود تنوع في حاصلات الخضار والفاكهة ومثل هذا التخصص يعني وجود فروق في ايرادات املاك العائلات الفردية ، وبذلك تصبح غير متناسبة في كثير ام قليل ، مع نظام التعاون العائلي الموسع .

ومع ذلك كان يستحيل على اية عائلة مفردة ان

(*) يقصد بكلمة « بيت » هنا المسكن بمن فيه من شاغنيه اي العيلة House Hold لا مجرد البناء وحده - المترجم

(١٦) سبايزر : قانون العائلة ص ٢٠
E. A. Spieser : Family Law p. 20.

«تلبنايا» هو عقود تبنى إحدى الفتيات واتخاذها ابنة حسب القانون «مورتوتو كلتا توتو Mūrtūtu Kallātutu» واشترائها بأن يسمح للام المتبنة للفتاة بتزويجها من أي رجل ولا يستثنى من ذلك حتى الأرقاء (دوريات المدرسة الأمريكية للبحوث الشرقية السنة ١٦ من ٣٠٤٢٣-٣٤٠٣٦، ٤٢) .

والفقرة الإضافية في مثل هذه العقود تجيز للمتبنة ، في حالة وفاة زوج الفتاة المتبنة ، ان تسمح لها بالزواج مرة أخرى . وحتى اذا ماتكرر هذا الاجراء عشر مرات فيجب ان يفسر باعتباره من اجراءات القانون النافذ المفعول الذي جعل الارملة الحرة مستقلة بصفة ذاتية عن تبنيها شرعا

وهذه الضرورة التي دعت الى وضع تأكيد قانوني خاص بالنسبة لحق الام المتبنة في التصرف ازاء اطفال وابنتها المتبنة ، وكذلك بالنسبة الى الدعاوى القانونية الناجمة عن مثل هذه المعاملات حيث ينتهي الخلاف في بعض الاحيان الى محنة ماء هذه الضرورة تبين ان تلك كانت بدعا قانونية خارجة على ماطبق لأجيال قديمة في «ارفاء» (انظر مجلة دوريات المدرسة الأمريكية للبحوث الشرقية السنة السادسة عشرة الصفحات ٣٠-٣٩، ٣٨^(١٨)) وهذه البدع تمثل ظاهرة جديدة غير معتادة .

ذات الجيل . ذلك ان مستندات سجلات «تلبنايا» لم تكن قد حفظت بعد في طاقم متطور من الصيغ^(١٧) المميزة لتصرفات معاصريها من الصغار . وذلك ناجم بكل وضوح عن ان قروض «تلبنايا» في عهد شبابها والتي وثقت بارتها مال غير منقول ، كانت نادرة نسبيا . ولذلك لم يكن من المستحيل ان قسما من المدينين كانوا اول دن كباوا بالديون نتيجة جفاف اشير اليه لغرض تدوين تأريخ احداث معينة في لوح من سجلاتها (دوريات المدرسة الأمريكية للبحوث الشرقية ١٦ ، ٢٨) . غير انه لا توجد كارثة طبيعية قد تؤثر على ممارسة معاملات الائتمان ونقل ملكية العقار اذا ما حافظ البلد على اقتصاده العيني سالما . على ان الشيء المميز هو ان اكثر المعاملات الخاصة بعقارات «تلبنايا» كانت نقولا لقطع من الارض مستغلة للإنتاج الخاص (دوريات المدرسة الأمريكية للبحوث الشرقية السنة ١٦ الصفحات ١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢ وليست هناك سوى قضية واحدة شاذة تتعلق بالحصول على حقل بصفة مجانية، وذلك على اكثر احتمال ، سداد لاحد الديون ، وعملية أخرى لنقل ملكية مقاطعة تشتمل على حقل وبستان ومنزل (دوريات المدرسة الأمريكية للبحوث الشرقية السنة ١٦ ص ٢٠)

على ان الشيء الذي يتكرر بصفة خاصة في سجلات

يمثلون العائلة . ولكن الشيء الواضح حسب هو ان احكام قانون العائلة كانت تأخذ شكل اعتماد على الوضع الحالي للأشخاص المذكورين ولهذا فان ميدان معاملات «تلبنايا» لم يعتمد على التغيير الذي اصاب الاتجاهات الاقتصادية في ذلك الوقت حسب ، بل ويمكن توضيحه بكونها ابنة رجل مهم وكاهنة أيضا . ولقد كانت المرأة المعاصرة «تلبنايا» وهي

(١٧) ب . م . بورفس «الكتابات الاولى في نوزي» المجلة الأمريكية للغات والاداب السامية ٢/٥٧ ، ١٩٤٢ ص ١٦٧

P. M. Purves: Early Scrib in Nuzi Ajsl. Lvii 2, 1942 p. 167.

(١٨) في رأينا ان معاملات تلبنايا لم تبرهن على ان النساء الارافيات كن يتمتعن بحقوق ملكية متساوية بصفة عامة مع الرجال الذين كانوا

تطورت نتيجة الائتمان الغاصب ، فانها سرعان ما اخذت تساهم في السوق الدولية وذلك بسبب ضعف قدرة سوق السلع الداخلية التي تقلصت باستمرار نتيجة الفعاليات التي كانت تمارسها المزارع الكبرى في استرقاق صغار المنتجين .

وهكذا فان التناقضات التي لم تتغير الا في نطاقها حسب قد غدت تناقضات دولية بدلا من ان تظل محلية .

وفي العصر الذي نحن بصدده ، ادى النمو الذي اصاب انتاج السلع وتداولها ، دون شك ، الى تقويض اسس الاقتصاد الجماعي ، لكنه يبدو ، مع ذلك ، ان هذا هو النهج الوحيد المحتمل لتطور الاقتصاد في هذه المرحلة . وهكذا فان التوسع في امتلاك الاراضي من قبل العوائل القوية التي تحميها سلطة الدولة ، وطرق تطبيق العمل الاجباري الاضافي في مزارع تلك العوائل ، كان من الظواهر الجديدة .

واذا ما حكمنا على الكلمات الواردة في فقرات عقود الضمان نجد ان العقود التي تصور استغلال عمل الاشخاص المتعهدين في المزارع النامية ، تبن اتجاهها واضحا نحو التعويض عن عمل عوائل المالكين السابقين بعمل التابعين المباشرين ولاسيما الاجانب منهم . فالاتجاه نحو استغلال عمل الغرباء وتفضيله

وفي كل القضايا التي مرت قبلا نجد ان ظهور معاملات زراعية واسعة تقوم على اساس اقتصاد الرق ، لم ينجم عن درجة كبيرة من التطور في تداول السلعة ، وانما كان يعتمد على ازدهار الائتمان الذي ادى الى عبودية المدين . وقد تأيدت هذه الاضطهاد الموروثة في هذه العملية بما رافق استعمالها من انتهاك فاضح للسلطة السياسية كما دلت عليه الحقيقية القائمة وهي ان الغالبية العظمى من المستندات التي تخص معاملات الائتمان قد عثر عليها في السجلات الخاصة بالحكام والموظفين معا في «نوزا» (مثال ذلك سجلات تحيب - تلالا) وفي « الالخ Alalakh » و « شيبانيا Shibaniya » وغيرها . وهذا النمو المبكر للائتمان يجب ان يفسر ، على اكثر احتمال ، بان امكانيات تطوير انتاج السلعة كانت محدودة جدا . ذلك لانه ما ان انفصمت الروابط بين البيت المفرد والمجتمع العائلي الموسع ، باقتصاد «العيني» وتعاونه الداخلي في نفس الوقت ، حتى اصبح هذا البيت يعتمد على الائتمان بصفة مباشرة غالبا .

ولقد ادت ظروف القروض القاسية ، بصورة حتمية ، الى توازن كل اقتصاد السلع الضيق النطاق اما بالنظر الى المقاطعات الزراعية الكبيرة التي

والذي نعرفه من الشواهد المتوفرة لدينا ان الطاقة القانونية للنساء في « ارافا » كانت مطابقة بشكل قوي جدا لما يعتبر نموذجا للمجتمع العائلي الموسع ، وهو انه في حالة وقوع زواج ابوي فان الاطفال لا يستطيعون ان يرثوا عقارا من جدهم لامهم (والد امهم) الا اذا كان الاخير قد تبناهم . اما في حالة زواج الام فان الزوج الذي اصبح غريبا لا يحصل على حقوق وريث من ابيه القانوني الا عن طريق التبني ليس الا

ارملة (بهشني Puhshenni) والد تحيب - تلالا) والتي اشتهرت باسم « ونركي Winnirke » هي الرئيس المعاصر للعائلة ، على اكثر احتمال ، بعد وفاة زوجها .

وقد ظهرت النساء في العقود كقاعدة سوية مع ابنائهن او اخوتهن . فالمرأة لا تستطيع ان تصبح سيدة اهل بيتها الا عن طريق بيان يصدره رب الاسرة وينقل به حقوقه اليها .

الحكم الذاتي للمجتمع ، فإن على الدائن ان يخشى ، بصفة ثابتة ، تأجيل دفع ديونه بصفة عامة (انظر المسلسلات السامية في جامعة هارفارد ٥ : ٢٧ و ٩ : ٨٠) ومع ذلك فإن الصعوبة الرئيسية في استقلال المواطنين الاحرار تكمن في وجود نظام عشائري له من روابط القربى المتشابكة في نطاق واسع ، ما يسمح للاقارب بتقديم الدعم للمدنيين .

وبهذه المناسبة يمكن اعطاء تفسير لتطويع جماعة من الناس عرفت باسم (خيرو Khapiru) وان من الصعب تسمية هؤلاء بالبدو الذين لم يكونوا مبعدين او خارجين على القانون ، والذين كانوا يتطلعون الى العيش مستقلين مثلما هو الامر بالنسبة الى ال (خيرو) . ففي « نوزا » اقبلت اسر هؤلاء على « تحيب تلالا » ووضعت نفسها تحت تصرفه كارقاء ، على شرط انهم اذا ما طالبوا بحق تحررهم ، في بعض الحالات ، فإن عليهم ان يهيئوا عوضا عنهم . وفي حالات اخرى كان « نخيب تلالا » يحتفظ بحقه في تقطيع اطرافهم ، وبيعهم بصفة ارقاء اذا ما رفضوا العمل لديه (سلسلة التنقيبات المشتركة في نوزا ٤٥٠ وما بعده) .

وكل السجلات المعروفة في الشرق الادنى خلال الالف الثاني قبل الميلاد توفر معلومات عن التحولات الاقتصادية التي حدثت في اوضاع السكان ، وفي اعادة توزيع حقوق ملكية العقار ، ولاسيما بالنسبة الى فقدان الملكية لدى نسبة عالية من افراد المجتمع .

على استقلال عمل المواطنين غير المدنيين ، نراه اكثر وضوحا وبصفة مميزة في صيغة الغرامة التي تشترط دائما بان يستبدل الاشخاص المتعهدين في النهاية بـ (اللوبى Lullubi الارقاء)^(١٩) من المناطق الجبلية^(٢٠) ذلك ان نظام الدولة في هذه المناطق لمايزل غير متطور . فقد كان سكان الجبال وسكان وادي الرافدين في غمرة خصومات ثابتة . فما ان يهرب « اللوبى » من الجبال حتى يفقد اية مساعدة من رفاقه ابناء القبائل ، في حين ان المواطنين المحليين المدنيين الذين يستبعدون من قبل مواطنيهم غالبا ما يستطيعون ان يقدموا الشكاوي صراحة ضد اسيادهم في المحكمة ، بينما لم يظهر (اللوبى) الرقيق - كما نحكم على ذلك من المستندات - بمنابة طرف في الدعاوي الحقوقية .

فالمدين المستبعد يجبر على العمل لحساب الدائن عن طريق التهديد بالغرامة عن كل يوم يتغيب فيه عن العمل (دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية ١٦ : ٢٧ - ٦٠ ، ٦٣ المسلسلات السامية في جامعة هارفارد ٥ : ٨٢ ، ٩ : ٢٨ ، ١٥٢ سلسلة التنقيبات المشتركة في نوزا ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٣١٧) وبعد وفاة الدائن تعتبر عائلة الشخص المتعهد التزامات الاخير ملغاة بصفة دائمة (انظر سلسلة التنقيبات المشتركة في نوزا ٢٩٣ و ٣٨٧ وغيرها) وما خلا كل هذه التعقيدات الناجمة عن حقوق المدين المستبعد وامكانيات تطبيقها لحماية اعضاء

كل طفل يولد لبنت متبناة (دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية السنة ١٦ : ٣٢) وكل للوبين رقيقين مقابل رقيق محلي واحد (نفس المصدر ، ٣٧ ، ٤٢) و « اللوبى » واحد مقابل قريب مدين (نفس المصدر ٣٦) .

(١٩) يبدو لنا ان كلمة « اللوبى Lullubi » يقصد بها الشخص الذي يسكن المناطق الجبلية - المترجم

(٢٠) تتم هبة كل عشر نساء « للوبيات » مقابل

وفي نظرنا ان هذه هي العملية التي ادت الى ظهور حشد متعدد القبائل من المشردين الخارجين على القانون الذين وفدوا من الاماكن المستوطنة (من الاكديين واليوريين والاشوريين) والذين استجروا بسابة جنود ثم مالبتوا ان استخدموا في المزارع الكبرى ، واستقروا في ارض الدولة ، او عاشوا على اعمال السلب بكل بساطة .

تلك هي الصورة العامة لمجتمع الشرق الادنى الظاهري في اواسط الالف الثاني قبل الميلاد ، كما بينه التحليل الذي اجري لسجلات «نوزا» .